



27 سبتمبر 2019

حول الوحدة الجدلية للنضال المشترك  
للبروليتاريا المصرية والألمانية

فولفجانج إيجرز



«ليحيا النضال المشترك للبروليتاريا الألمانية والمصرية

في جبهة قتال البروليتاريا العالمية!»

هذا المقال جرت كتابته مواكبةً للموجة الثورية الثانية في مصر.

إن انتصار الثورة الاشتراكية في مصر يجد أساسه في تحطيم الثورة المضادة والدولة الفاشية بسواعد الطبقة العاملة وتحالفها مع فقراء الفلاحين! ونضمن انتصار الثورة الاشتراكية في مصر وتقويتها ببناء دكتاتورية البروليتاريا المصرية. وهذا لا يتطلب فقط التضامن من الطبقة العاملة في البلدان العربية، ولكنه يتطلب كذلك الدعم والتضامن من الطبقة العاملة في البلدان الإمبريالية ومن البروليتاريا العالمية ككل.

فكما أن الثورة الاشتراكية العالمية تجد أساسها في الثورة الاشتراكية في كل قطر، فكذلك يجب أيضًا سحق الثورة المضادة المعولة في خضم النضال المشترك للطبقة العاملة في كل قطر بمفرده.

ويجربى دعم الثورة المضادة فى مصر وتوجيهها عالميا من الثورة العالمية المضادة بقيادة الإمبريالية العالمية. فإن أردت أن تحطم الثورة المضادة فى مصر، فعليك بقطع أوصالها مع الثورة المضادة الدولية، فالنضال لا يجب أن يكون فقط ضد الثورة المصرية المضادة، بل يجب كذلك أن يكون ضد الثورة المضادة المعولة وضد الإمبريالية العالمية. إن البروليتاريا المصرية لا تقدر أن تنهى هذه المهمة بمفردها، ولا تقدر كذلك بدون دعم كل البروليتاريا العالمية. ولهذا فإن البروليتاريا المصرية تحتاج موارد دولية تستقبلها من تضامن البروليتاريا العالمية كلها. إن البروليتاريا المصرية ليست وحدها فى القتال ضد الإمبريالية العالمية التى تضطهد وتستغل مصر.

وتكوّن البروليتاريا المصرية جبهة مشتركة مع البروليتاريا العالمية. فتقاتل ضد تأثير الإمبريالية العالمية فى بلدها، وفى نفس الوقت تقاتل البروليتاريا العالمية ضد تأثير الإمبريالية العالمية على مصر من الخارج. وهذه هى جدلية الجبهة البروليتارية العالمية للكومنترن (س خ) ضد الإمبريالية العالمية.

ويعتمد الكومنترن (س خ) بشكل أساسى على أقسامه فى هذا النضال المعولم ضد الإمبريالية العالمية وثورتها المضادة، وهذه الأقسام هى التى تكون الجبهة البروليتارية المشتركة من بلدانها. وهذه الجبهة المشتركة ثنائية الشكل ولكنها جبهة أممية فى محتواها، وتتشكل بمشاركة الأقسام فى النضال المركزى المنظم للجبهة البروليتارية العالمية.

وبهذا الصدد وبشكل عام نقول:

لتحيا جبهة القتال المشتركة بين البروليتاريا المصرية والألمانية فى جبهة القتال العالمى  
للبروليتاريا العالمية!

إن المرء لا يقدر أن يسحق الإمبريالية الألمانية بدون إنهاء تأثيرها في مصر، وبدون أن يقوم وبشكل أخير، بمنعها من أن تستغل مرة أخرى وتضطهد الشعب المصرى. وفي نفس الوقت، سيكون من السهل أكثر سحق الإمبريالية الألمانية إن لم تصلب عودها من خلال نهبا للشعوب الأجنبية. ويمثل دحر الإمبريالية الألمانية، بناءً على هذا، مصلحة مشتركة للطبقتين العاملتين المصرية والألمانية، وهى المصلحة التى ينتج عنها تأسيس جبهة قتال مشتركة ضد الإمبريالية الألمانية.

ويأتى تحرير الشعبين المصرى والألماني من براثن الإمبريالية الألمانية كمهمة مشتركة للبروليتاريا الألمانية والمصرية تحت قيادة قسميها المصرى والألماني للكومنترن (س.خ). ولا يستطيع القسمان أن يُجلاَّ هذه القضية المشتركة إلا تحت قيادة الكومنترن (س.خ)، وهو الذى يجمع بين كتيتى البروليتاريا العالمية المصرية والألمانية مع بعضهما ويدمجها ابتغاء تأسيس جيش بروليتارى عالمى عظيم. إن انتصار الثورة الاشتراكية العالمية على الإمبريالية العالمية يعنى كذلك الانتصار على الإمبريالية الألمانية، ويعنى هذا الانتصار كذلك انتهاء استغلال واضطهاد الشعب المصرى بأيادى الإمبريالية الألمانية. وبنفس الطريقة سيعنى هذا الانتصار كذلك شن هجوم على استغلال واضطهاد الإمبرياليين الآخرين فى أرجاء العالم للشعب المصرى، والقضاء على هذا الاستغلال والاضطهاد.

إن هذا المقال يناقش بشكل خاص القتال ضد الإمبريالية الألمانية، وهى واحدة من ضمن أعداء عديدين إمبرياليين للطبقة العاملة المصرية وفقراء الفلاحين المصريين.

إن الإمبرياليين الألمان هم جزءٌ من النظام الإمبريالى العالمى ويدعمون الثورة المضادة فى مصر من الخارج.

وتمثل الأمية البروليتارية تحت ظروف العولمة بالنسبة للكومنترن (س خ) : بأن تتحد أقسامه في نضال مشترك. فكما أن قسم مصر سيقاقل ضد الفاشية في بلده، فإن القسم الألماني سيقاقل في بلده ضد دعم الإمبرياليين الألمان للنظام الفاشي المصرى. وبرز هذه النقطة لبناء جبهة عالمية مشتركة مناهضة للإمبريالية ومناهضة للفاشية حيث تقوم فيها الطبقتان العاملتان المصرية والألمانية بتأسيس جبهة قتالية تجمع كليهما.

### لنقاتل ضد مصالح نهب الإمبريالية الألمانية في مصر!

إن الجمهورية الفيدرالية الألمانية تدعم الدكتاتورية الفاشية لمصر السيسى. وتشتهر أجهزة القمع المصرية سيئة السمعة بتعذيبها الدامى وإخفاءها للناس. ويمص فاشيو مصر دماء الشعب المصرى ويجنى الإمبرياليون الألمان أرباحهم من هذا. فلقد جرى دعم الدولة الفاشية المصرية من برلين والاتحاد الأوروبى لأعوام – وهذا كذلك بالأخص تحت اسم السياسة الإمبريالية الألمانية فيما يخص اللاجئين.

ويقوم ضباط الشرطة الألمان بتدريب زملائهم المصريين ويعدونهم بكل أنواع المعدات العسكرية. وتتعاون المخابرات المصرية مع الوكالات الألمانية. ويعرف خبراء الحكومة الألمانية بأنفسهم أن دعم ألمانيا للاضطهاد القائم في مصر لن يُخضع الثورة المصرية بل سيعجل بمقاومة الجماهير وانفجار الموجة القادمة من الثورة المصرية.

وأحد هذه الأسباب هي الزيادة الدرامية في معدلات الفقر. فطبقاً للإحصائيات الحكومية الرسمية فإن 33% من مجموع 100 مليون مصرى يعيشون الآن تحت خط الفقر؛ وفي 2015 كانت هذه النسبة 28%. وبالرغم من هذا فإن هذه

الإحصائيات تعتبر ضئيلة جدًا، ففي أبريل من هذا العام قد قال بأن ما يقار 66 مليون مصري كانوا فقراء أو على أقل تقدير مقاربين من خطر الفقر. وأتى إلغاء الدعم والزيادة الكبيرة في أسعار الوقود واحتياجات الغذاء الأساسية بمثابة زيت جرى إلقائه على نيران الغضب العارم بالأخص بين الشباب. هذا بالإضافة للغضب العارم بسبب الفساد المستشري في الدولة المصرية. ويأتي الشباب على وجه الخصوص في مقدمة صفوف المتضررين، وبناءً عليه فإنهم في مقدمة طليعة الثورة. إننا نتحدث عن جيل جديد للثورة بعد جيل ثورة 2011.

**إن الاضطهاد القاسي لجهازى الشرطة والجيش هو الأكبر والأحدث من نوعه في كل أفريقيا.**

وحتى الآن، فإن القمع العنيف الذى تقوم به الحكومة بقيادة الفاشى عبدالفتاح السيسى منذ 2013 قد منع قيام احتجاجات كبرى - بالرغم من الغضب المتصاعد بين الجماهير. وأى شخص يقوم بنقد يجرى القبض عليه. فلقد صار التعذيب والتعذيب الشَّرَطِيُّ هو ما يسود. وفي الواقع، وطبقًا للمعلومات من مؤسسات حقوق الإنسان، فلقد جرى اعتقال حوالى 60,000 شخص لأسباب سياسية منذ انقلاب يوليو العسكرى 2013، وجرى الحكم على المئات بالإعدام فى محاكمات مسيسة. فبين يوليو 2013 وأغسطس 2018، جرى فى هذه الفترة فقط إخفاء أكثر من 1,500 شخص تحت أعين الدولة. ولا يزال مصيرهم مجهولاً. وحتى هذه اللحظة لا يزال مقتل جوليو ريجينى، وهو الصحفى الإيطالى ذو الثانية عشر ربيعاً أمراً مبهما غير واضح، فلقد عُثِرَ عليه مقتولاً فى القاهرة بتاريخ 3 فبراير 2016، ولقد عُثِرَ على جسده علامات تعذيب، وهو الشئ النموذجى الذى تتميز به أجهزة قوى القمع المصرية. وحتى الجمعة السابقة، فلقد ردت حكومة القاهرة بالعنف، وأبلغ

نشطاء حقوق الإنسان في مصر عن اعتقالات جماعية، وقد وثق المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر من 1,000 قضية. وعليه فإن العديد منهم يُتَوَقَّعُ أن يجرى اتهامهم بانتسابهم لعضوية «منظمة إرهابية». إن مصر هي سجن للطبقات المُستغلَّة والمُضطهدة.

وتدعم الحكومة الألمانية بشكل ممنهج حكومة السيسي كما كان يجرى الأمر لأعوام. فلقد استقبلت المستشارة أنجيلا ميركل الرئيس المصرى لأول مرة في باكر يونيو 2015 في برلين، وكانت هذه الزيارة مصحوبة باحتجاجات تزعم بأنها قد لمعت للسيسى وسمعة حكومته المتضررة دوليًا بعد انقلاب 3 يوليو 2013 والمجازر التي لحقته وزُعمَ فيها بمقتل 3,000 مدنى. وحتى لاحقًا، فلقد كانت الحكومة الفيدرالية في أوج إمدادها بيد المساعدة لجهاز القمع المصرى. وكان هذا على وجه الخصوص يتمثل في التعاون الثنائى بين أجهزة الشرطة في البلدين. إن السبب الرئيسى لهذا كان نية الحكومة الألمانية لتوريط القاهرة في طرد اللاجئين الذى يقوم به الاتحاد الأوروبى. وفي نفس الوقت كانت يجرى كذلك وعلى قدم وساق ابتداء علاقات اقتصادية بين الطرفين. فلقد وقَّع رئيس شركة «سيمينز» جو كايسر اتفاقية في الثالث من يونيو 2015 بحضور السيسى ووزير الاقتصاد سيجمار جابريال بغرض دعم صناعة الطاقة المصرية المتعثرة. ولم يُنظر لهذا فقط كإضافة لتقوية حكومة القاهرة، فمع 8 مليار يورو جرى ضخها هناك قد جرى هناك بناء أكبر محطة توليد كهرباء في تاريخ مجموعة سيمينز.

## ومع «مساعدة» ألمانية..

لقد قامت برلين على وجه الخصوص بتقوية تعاونها بصدد الاضطهاد منذ ذلك الوقت. وكان الهدف هو دعم حرس الحدود المصري في صد اللاجئين. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة الفيدرالية في ألمانيا بتأسيس «حلقة اتصال بحرس الحدود» من السفارة الألمانية في القاهرة، وجرى تنظيم دورات تدريبية لضباط حرس الحدود المصريين. بالإضافة لهذا، فلقد وفر البوليس الفيدرالى كذلك ورسمياً مساعدة بالمعدات للشرطة المصرية. وحسب آخر مرة، فلقد جرى إعطاء حرس الحدود المصري أجهزة محمول تعمل بالقمر الصناعى وأدوات تتبع (جى بى إس) فى شهر مارس من 2019. وبجانب السلطات الألمانية التى تنشط فى القاهرة، فهناك أيضاً وكالة طرد اللاجئين «فرونتيكس» التى تعمل هناك أيضاً بمستوى الاتحاد الأوروبى. ويأتى هذا فى إطار عمل ما يسمى بقضية الهجرة، والذى قد بدأها الاتحاد الأوروبى ومصر فى السادس عشر من ديسمبر 2017، والذى قد دخل فى الدورة الثانية فى الخامس والعشرين من يونيو 2019. ولقد طغى التعاون مع الاضطهاد عن شرعية سياسة اللاجئين المشتركة. ووافقت الحكومة الفيدرالية على قرابة التعاون مع جهاز المخابرات العامة المصرية، والذى قد ابتعث رسمياً ضابط اتصال إلى العاصمة الألمانية. وأخيراً وليس بآخر - توجب على العمال والفلاحين المصريين أن يدفعوا لهذا من جيوبهم.

هذا بالإضافة إلى أن السيسى قد اصطنع أعداءً له فى معسكره الفاشى. أولئك الذين قد سجنهم من حكومته كالمسؤولين السابقين، والمسؤولين أصحاب الرتب العسكرية العالية. إن هذه القوى المعارضة فى معسكر الأعداء الطبقيين فى مصر لها مصلحة فى الإطاحة بالسيسى لكى تضع نفسها بدلاً منه. كما حدث مسبقاً وتماًماً مع



مبارك حين قام العسكر بجر الجماهير الثائرة لجانبهم. إن الإمبرياليين الألمان لهم مصلحة في إقامة السلم والنظام في مصر حتى تتاح لهم قابلية صنع الأرباح في هدوء. إن دعم الفاشية في مصر يأتي بنتائج عكسية للحكومة الألمانية: فكل ما زاد دعم الإمبرياليين الألمان للنظام الفاشي، كلما قد مهدوا الطريق لانفجار الثورة المصرية، وبالتالي لتعريض مصالحهم فيها للخطر. وفي نفس الوقت تقوم الحكومة الفيدرالية بتنظيم عدوان علاقاتها العامة، والتي بها تُرى الأهداف الغربية للثورة في العالم الإسلامي.

فهم «يدعمون» الانتفاضة و«الربيع العربي» فقط بالكلام، ولكنهم بأفعالهم يقومون بكل شئ بغرض رفع أرباحهم لحدها الأقصى!

ففي العام الماضي وافقت الحكومة الألمانية على تصدير أسلحة لمصر. ومع موافقة الحكومة وتأييدها، كانت قيمة هذه الصفقات التي حدثت في 2017 تقدر بحوالى 428 مليون يورو. وستستقبل القاهرة كذلك ضمن هذه الصفقات غواصات صنعتها الأنظمة البحرية لشركة «تيسين-كروب». ويجرى توصيل هذه الصفقات بغض النظر عن مزاعم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على يد النظام العسكرى المصرى. وتدعم البحرية المصرية كذلك الحرب التي يشنها الحلف الخليجي بقيادة السعودية ضد اليمن. إن هذا الحلف يجرى تسليحه كذلك بسلاح ألماني. فلقد ازدادت صادرات السلاح للإمارات العربية المتحدة بغض النظر عن الكارثة الإنسانية التي تجتاح اليمن. وتتجاهل الحكومة الألمانية قوانينها التي تنص على عدم جواز تصدير سلاح لمناطق تعج بالأزمات.

إن مصر هي أكثر الأماكن أهمية بالنسبة للمشاريع الألمانية على القارة الأفريقية بعد جنوب أفريقيا. فالشركات الألمانية مثل «سيمينز» تريد أن تدر على نفسها أرباحًا

من مشاريع البنية التحتية الجديدة التي تقدر بمليارات. وتأتي هذه الأهمية لأنها يمكن أن تقوم وبشكل عظيم بتقوية مركز ألمانيا في مصر ضد التأثير المتنامي كتأثير روسيا. فموسكو قد كثفت بشكل كبير تعاونها مع القاهرة خلال العامين المنصرمين، هذا بالإضافة لدعم بناء محطة الطاقة النووية المصرية وتوسيع التعاون مع القوات المسلحة المصرية.

ولقد جرت معاهدة بين جهازى شرطة البلدين للإعداد لدورات تدريبية. وأخيراً وليس بآخر، فإن هذه الإجراءات تهدف لمنع قدوم اللاجئين إلى أوروبا. وتأتي محاولة الحكومة الألمانية لإعادة بناء تعاون مع القاهرة كخطوة أخيرة فى سلسلة المحاولات الفاشلة لكسب مصر تحت نفوذ تأثيرها، وهى بلد هام فى الشرق الأوسط. لقد انتهى تعاون الحكومة الفيدرالية مع نظام مبارك حينما جرت الإطاحة به. وتعاونهم مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية قد انتهى فى 2013 بالإطاحة العنيفة للرئيس الإسلامى محمد مرسى عن طريق العسكرية المصرية. وفى كلتا الحالتين قد قويت شوكة التعاون المصرى الألمانى بصدد القمع. وتأخذ برلين نفس المنحى مرة أخرى.

وفى نفس الوقت، بدأت الحكومة الألمانية مد تأثيرها على المعارضة المصرية كذلك، بغرض ربطها بالمصالح الإمبريالية. إن الإمبرياليين الألمان قلقون الآن من أن تضير الثورة باستثماراتهم القليلة فى مصر.

وتلعب المؤسسات الحزبية دوراً هاماً فى جهود الحكومة الألمانية لزيادة تأثير الإمبريالية الألمانية على مسار الثورة فى بلدان شمال أفريقيا. ولهذا فإن مؤسسة «أديناور» قد بنت اتصالات مع دوائر المعارضة وقامت بجهود معينة لتجنيد القوى الإسلامية المحافظة. وكأى مؤسسة حزبية أخرى (كمؤسسة فريدرش إيبيرت

للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ومؤسسة ناعومان للحزب الديمقراطي الحر) فإن مؤسسة أديناور يجرى تمويلها من ضرائب المواطنين: وتعمل هذه المؤسسات بتقارب مع البيروقراطيات الوزارية في برلين. وتأتى نشاطاتها في البيئة الإسلامية المحافظة في وقت تقوم فيه الولايات المتحدة بابتداء تعاون أوثق مع جماعة الإخوان المسلمين، والتي تضر بمصالح أوروبا الإمبريالية. وتندمج النخب الوظيفية المصرية في الشبكة الألمانية بغرض إعطاء الشركات الألمانية إمكانية الوصول للمعلومات الحصرية ولأسواق جديدة في مصر.

وتأتى أعمال المؤسسات الألمانية بمثابة دافع لمصر إلى تحرير الاقتصاد لصالح الشركات الأجنبية. فإن كان الأمر بيد الإمبرياليين الألمان، لفتحت القاهرة بأسواقها بشكل أكبر ولكن جرى تقليل التمويل الذي يخدم الشرائح الفقيرة من الشعب إلى أقصى حدوده. وهذا ما تنادى به مؤسسات الصناعة الألمانية وتجار الجملة والتجارة الخارجية. وتقول كذلك بعض دوائر هذه الشركات بأن الإضرابات يجب كبح جماحها، ويلعب النقابيون الألمان دورهم كأنهم خير قدوة ومثال لما يسمى «سلوك الملكية التشاركية الاجتماعية» (!!!) بهذه الطريقة يلعب فريدرش إيربيرت هو وحزبه الاشتراكي الديمقراطي وكذلك يلعب اتحاد النقابات الألمانية على الساحة المصرية للتأثير على النقابات الفاشية الاشتراكية في مصر.

وبالرغم من الاحتجاجات القائمة في أقطار العرب، فإن الشركات الألمانية لاتزال توفر تقنيات القمع للأنظمة القائمة فيها. ففي نهاية فبراير قام عدد من الشركات الألمانية بتقديم أفضل الطرائق وتقنياتها للتحكم في الإنترنت في معرض تجارى في دبي كان يركز على الشرطة والمخابرات في الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد تضمن هذا المعرض عروضاً لمنتجات لتحديد مواقع الهواتف النقالة والتجسس على الحواسيب

الآلية. ويُعتَبَرُ تصدير ما يسمى بتقنية الأمن من الشركات الألمانية شيئًا مريبًا جدًا، فتذهب وزارة الشؤون الاقتصادية لتقدير سوق الأمن العالمي بما يقارب 100 مليار يورو سنويًا -باتجاه نحو الصعود- وكانت تدعم صناعة الاضطهاد الألمانية منذ نوفمبر 2010 بمبادرة «جديدة لتصدير التكنولوجيا الأمنية». فلقد كانت سكرتاريا الدولة البرلمانية وحدها في يناير من لبثت في أحاديث في وزارة الشؤون الاقتصادية وشركة سيارات هانز-يواكيم، عن المشاريع الأمنية في الإمارات العربية المتحدة. وتم إرسال برامج تجسس ألمانية إلى المخابرات العامة المصرية.

هذا بينما كانت تحاول الحكومة الألمانية تحاول إعطاء انطباع عام بأنها تدعم الحركات الديمقراطية العربية وتعاتب حكومة السيسى الفاشية حتى «تعتدل»، إن الحكومة الألمانية تتبع بتزايد السياسة الإمبريالية في العالم العربي. فمنذ أن هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على مناطق الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط قد صارت مهددة من الصين وروسيا، ذهبت الحكومة الألمانية لتهرول بلا نجل ناحية السير على درب سياستها الإمبريالية بالقوة العسكرية.

### استعراض للتقليد التاريخي للإمبريالية الألمانية ونهبها لمصر

ماذا يفعل الجنود الألمان المتواجدين في أفريقيا باستثناء حرب عدوان إجرامية؟ فكأى إمبريالي آخر يحاولون السرقة والنهب وقهر الشعوب الأجنبية بقوة السلاح. هنالك العديد من ضباط الشرطة المصريين الذين يقومون بتحية هتلر ويفخرون بها. فلقد ذهب بعض القادة النازيين من ألمانيا إلى القاهرة لكي يفلتوا من العقاب على جرائم الحرب التي ارتكبوها.

إن الجمهورية الفيدرالية الألمانية لم تقم فقط بدعم العسكر المصرى والمخابرات فى الخمسينات. فبعد انتقطاع ناتج عن تحول فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة، قد استلموا فى مصر عتادًا وتدريبًا من الجمهورية الفيدرالية منذ أواخر السبعينيات. وخلفية هذه المساعدات ذات اعتبارات جيوسراتيجية بفرض التحكم فى موارد الشرق الأوسط. ولقد سار دعمهم على قدم وساق بالرغم من مزاعم التعذيب الحالية.

لقد بدأت ألمانيا بوقت قصير بعد الحرب العالمية الثانية بإجراءات لتدريب وتسليح قوى الجيش المصرى باستعمال قادة سابقين فى الفيرماخت والإس إس. لقد كان هذا يجرى فى القاهرة بموافقة من الولايات المتحدة.

وكذلك كانت طلبية بنادق رشاشة لمصر. فالسلاح الألمانى قد لعب بهذا الشكل دور الزيت على النيران فى هذه المنطقة التى امتدت فيها الصراعات لفترة طويلة.

إن الحكومة الفيدرالية الألمانية هى الوريث الشرعى لناهبي الآثار المصرية، فأطنان من الآثار قد ذهبت لبرلين أو دمرتها القوات العسكرية الألمانية. وبرلين فى خلافٍ مع الحكومة المصرية بهذا الصدد. فطبقًا لرؤى برلين، فإن هذه الكنوز المصرية التاريخية قد صارت ملكية ألمانية «بمرور الوقت». وظهر برلين بهذه الصورة لهو شاهد على غطرسة الناهبين الإمبرياليين، وتدينه البروليتاريا العالمية مرفقة إياه بمطالبة باسترجاع غنائم الحرب المنهوبة هذه على الفور. فلا مزيد من الحصار الثقافى مجددًا للشعب المصرى على يد الحكومة الألمانية!

لقد تورط خبراء السلاح الألمان مسبقاً في نضال للتأثير على الجيش المصرى فى الخمسينات والستينات. وحتى 1963 قد شارك موظفون نازيون فى تطوير صواريخ مصرية بموافقة الحكومة الألمانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية قد هرب الألوف من الاشتراكيين القوميون من أوروبا. وما لم يكن معروفاً لوقت طويل هو أن مصر وسوريا قد وظفت العديد من رجال النازية ومجرى حرب الرايخ الثالث. فلقد كانوا غارقين فى الفقر بعد الحرب العالمية الثانية، وقد غطتهم الكنيسة الكاثوليكية وجذبهم فى النهاية ناحية الشرق الأوسط. فلقد أصبحوا مخبرين وجرالات وخبراء دعائيين ولوبي أسلحة. وتوجب عليهم أن يبنوا جيش كل العرب، جيشاً من ملايين. جيشاً بهيئة وقيادة ومذهب عسكري فاشى. ولقد بدى هذا هاماً لقادة الجامعة العربية كخطوة أولى لفدرلة بلدانهم. ولقد كانت هذه القضية فى غاية. ووحده الملك فاروق وعادل ثابت وقادة الجامعة العربية وهيئة الأركان العامة للجيش المصرى قد علموا بأن «شميت» النازى قد أتى إلى مصر بأكثر من 70 نازياً ألمانياً فى أعقابها.

وفى 1951 قد دعى أخو الملك فاروق رجلاً إلى مصر، وهو رئيس شركة الصناعة الألمانية الكبيرة «رايخسفيرك هيرمان جورينج»، وهو من نظم استعباد العمل الضخم فى تشيكوسلوفاكيا. كان هذا الرجل يدعى فيلهم فوس. وقد وُكِّلَ بمهمتين. أولاهما كان وجوب تطوير صناعة السلاح المصرى. وقد تضمن هذا مهندسين من بورسيج وراين-ميتال وكروب وتقنيو الصواريخ الذين قد حاولوا -وفشلوا- فى صنع صاروخ لمصر. ولقد كانوا يتبعون فوس وسكيرتيره يوسف تايفينباشر، وهو رجل من رجال الإس إس الأسبقين وبالتحديد من من كانوا على صلة وقرابة من طاقم هاينريش هيملير. وقابل العديدين فى غرف وزارة الحرب المصرية. وكان الرئيس هو

فيلهم باشر، وهو جنرال مدفعي سابق، له مكتب بجانب مكتب رئيس أركان الجيش المصري. لقد كان النازيون الداخلون لمصر مقحمين في كل فروع العسكرية. فمنها الخبرة التكتيكية والعملية، والتدريب على السلاح، وتجهيز التجنيد، والتدريبات العملية وتخزين السلاح. لقد تدرب المصريون على يد ضباط ألمان لعمليات القوات الخاصة - كنوع معارك البليتزر كيج (حرب البرق) أو القتال الليلي. وخلال الحرب قد مجد العديد من المصريين القائد النازي روميل وانتصاراته على الاستعماريين الإنجليز الذين كان يقاتلهم الشعب المصري لكونهم قوات إمبريالية استعمارية على أراضيه. ولقد وضع المصريون آمالهم على النازيين بغرض الإطاحة بالاحتلال الإنجليزي. فبعد الحرب استغلت الحكومة الفيدرالية تعاطف المصريين مع ألمانيا لمصالحها الإمبريالية. وكانت وزارة الشؤون الاقتصادية مهتمة جدًا بالاتصال مع مجموعة الخبراء العسكريين المصريين للنازيين، لأنهم قد أملوا بأن هذا سينتج عنه اتفاقيات اقتصادية مربحة لصالح الشركات الألمانية. وفي 1951 قد احتاج فوس لماكينات ووسائل نقل من كل أنواع العتاد الذي قد استورده من ألمانيا لتطوير صناعة السلاح المصرية. ودعمته وزارة الشؤون الاقتصادية عن طريق تسهيل خروجه من البلد وإعطاء توصيات بعض من الخبراء. ولقد طالب فوس بمنتجات ألمانية للجيش المصري. واكتشف لاحقًا موجهون عسكريون آخرون بأمر تعاقدات مربحة أكثر حيث أنه ممثل للأعمال الألمانية. وفي 1950 والخمسينات حاولت ألمانيا إعادة الإعمار. وكانت الصناعة تبحث عن زبائن لها. وكانت البلدان العربية قد تحررت من نير الاستعمار وكانت مناطق واعدة لهم. وفوق كل شيء، كان العديد، بمن فيهم النازيون السابقون، قد عملوا كمثليين للشركات الألمانية في الشرق الأوسط، والبعض منهم قد استعمل الصورة النازية لشركات أعمالهم. فكان هنالك تقرير عن أن رجل أعمال قد أعطى تحية هتلر ظنًا منه بأنها ستروج العمل.

ولقد دخلت مارسيدز-بينز ، وفولكس فاجن ، وسيمز وكواندت بأعمال في مصر . وقد وجه «فوس» خبير الأسلحة «فليك» ومصنع الطائرات «هينكل» في العالم العربي . وبالرغم من هذا ، فإنه وفي منتصف الخمسينيات ، طرأ تغير على الوضع . وصعد جمال عبدالناصر للسلطة في مصر عام 1954 . وتحول في إيماده على الإمبريالية الاشتراكية الروسية . وفي 1955 قد وقع اتفاقية سلاح مع الاتحاد السوفيتي . وأنت الأسلحة من خلال تشيكوسلوفاكيا . وطبقًا لتقرير «دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية» ، لعب فوس دورًا كذلك في هذه المعاملات بإعادة تنشيط اتصالاته السابقة بتشيكوسلوفاكيا . وهي اتصالات من وقت الحرب العالمية الثانية ، والتي قد سمحت للإشتراكيين القوميون القدامى بإكمال حربهم ضد فرنسا وبريطانيا العظمى وبأن يبقوا مؤمنين بقناعاتهم بدون خوف من العقاب . ومع هذا فإن المخابرات الألمانية قد استمالتهم قائلة : «بالإرشاد الصحيح ، سيكون هذا من الإيجابي للجمهورية الفيدرالية في كل العالم العربي . (...) وإن أمكن ، فحاولوا أن تكسبوا (م) لصالحنا على المدى البعيد!» ، وفي 1956 قد أصبح ميرتينز ضابط استخبارات ألماني (موظف) وكذلك بيسنر في 1957 . وحتى عبدالناصر لم يرد أن يتخلى تمامًا عن النازيين تمامًا . فمثلًا يواشيم ديوملينج ، وهو رئيس سابق في الجستابو ، قد أصبح خبيرًا آمنياً للمخابرات المصرية . وفي 1956 ، قد أتى واحد من أشهر مروجي دعايا يوسف جوبيلز إلى القاهرة في قسم الدعايا وهو يدعى يوهان فون ليرز . إن المخابرات الألمانية قد جندته كمصدر لها باسم «نازي-إيمي - جوبلز» . إن الأداة المركزية للرايخ الثالث كان الراديو ، والذي كان ينشر الأيديولوجيا النازية باللغة العربية المحلية يوميًا في شمال أفريقيا والشرق الأوسط . وفي مصر عام 1960 قد جند مرة أخرى بعضًا من الفريق العلمي في الرايخ الثالث بغرض بناء صواريخ . وكان آرثر شميت وهو جنرال قد بدأ كل شيء في مصر ، قد عاد لألمانيا . ودخل في



السياسة وقد أصبح في 1966 عضوًا في الحزب النازي الألماني في برلمان ولاية بافاريا. ولقد علّق ملصقات إنتخابية بأزياء الفيرماخت مع النسر النازي و صليب سواستيكا.

لقد كان الصاروخ المصرى بمساعدة النازحين النازيين تهديدًا مباشرًا لإسرائيل. فطبقًا لمستندات المخابرات الإسرائيلية، قامت الأخيرة بتوظيف (!) واحد من أشد النازيين إجرامًا وهو ضابط الفافين إس إس الضابط سكورزيني. ويأيعاز من الموساد قد قام باغتيال تقنى الصواريخ هاينز كروج الذى كان يخدم العسكر المصرى. وجرى إحراق جسد كروج بالأسيد فى غابة بالقرب من ميونخ وجرى دفنه هناك. وقامت إسرائيل برد الشكر عن طريق مسح إسم سكورزيني من ملفات «المطلوبين» للمحاكمة بسبب جرائم نازية.

إن هذه هى الخلفية التاريخية التى يجب على القسمين الألماني والمصرى لعصبة مقاتلى الجبهة الحمراء، أن يقاتلا ضدها ويكسراها ويكسرها معها جذور الفاشية فى بلديهما للأبد.